

مسائلة وعدالة في زمن اللاوطن



لويس إقلييس

بغداد

والفاسدُ من أركان السلطة واتباعها يستحقون قصاص الشعب، ومثلهم الساكِتُ عن أفعالهم وسلوكياتهم السالبة، مشارك في ذات الجريمة بطريقة أو بأخرى. وقل كلمة الحق ولا تخف لومة لائم، فجزءٌ من هذا الكلام ليمسّ عقول من ساسة عراقيين مازالوا في السلطة وقد حذروا مرارا وتكرارا في السر والعلن من مغبة حصول أعمال سحل في الشوارع بحق أركان السلطة ما لم يتم تحقيق مطالب الثوار حقنًا للدماء.

الصدق والأمانة في سلة العدل والساواة

إن فكرة هيئة المسائلة والعدالة كانت تعني في حينها بعدا ثقافيا أملت المسؤولية الوطنية حين التغيير الحاصل أكثر مما عنته لاحقا من تدابير انتقامية من كل من ثبتت اعتماؤه للحزب المحظور. وفي السعد النقاشي الأول وليس الانتقاصي شيء مقبول من المعوقلة والحكمة من دون أن يفقد قانون المفروض أترانه لتتحول هذه المؤسسة إلى بؤرة للمساومات والصفقات بعد أن اتخذت لنفسها دور القاضي والجدال معاً. ومثل هذا التدخل مع صلاحيات القضاء في شؤون الممولين بهذا القانون الجدي كان في الأساس شائنا غير مقبول، بسبب استفخافه بقدره القضاء العراقي وتهيشه بأخذ دوره الطبيعي واتخاذ الإجراءات المخفولة بسلطته وليس بغيره بحق المستجيبين للدم والشخص العراقي. لذا لا غرابة أن يخضع هذا القانون لنوايا عميقة واجتهادات صاخبة وتدخلات غير مبرورة سواء من جانب الهيئة أو المتخلفين من أحزاب السلطة وأعوانهم بالتانسر على أعضائها والتدخل في قراراتها إرضاء لمصالح وإرادات سياسية وسيادية مختلفة النوايا. وبعد مرور ما يناهز عاماً على صدور قانون 17 اجنحات البيعت وأكثر من 11 عاماً على استبداله بقانون هيئة المسائلة والعدالة، كان ينبغي إعادة النظر في هذا القانون بعد أن استوفى الكثير من أساليب الانتقاص بحق شرائح في المجتمع، كان العديد من ضحاياه من الأبرياء ما عدا من ثبتت بحقه جرائم القتل والتكيد والعنصرية، وذلك نظراً لتسبباتها والمناقص السياسية والحاجة الملحة

للمسائلة والعدالة رقم 10 لعام 2008 بحق مواطنين عراقيين، جلهم أبرياء من أعمال القتل والفساد من الذين ساقهم القدر ليكونوا جزءاً من منظومة النظام السابق، هكذا ينبغي أن يطال ذات القانون كل من خرق الساعات كما كانت بالأيسر قبل أكثر من 16 عاماً خلت، بالرغم من نوارده النصح ونداءات التحذير من جانب المرجعية الشيعية الرشيدة العليا وغيرها من المرجعات الدينية الأخرى التي طالما حذرت من مساوئ هذه السلوكيات ومن انزلاق البلاد والعباد إلى ما لا تُحمد عقباه بعد استنشاء أنواع الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة المرتجلة باحزاب السلطة. وأخر تلك التصبحة ما نطقت به حكمة السيد السستاني بشخص ممثله عبد المهدي الكريلاي عن فضيلة الصدق والأمانة لدى الإنسان في عمله وسلوكه ويكون كثرة الصوم والصلاة ليست معياراً للفضيلة الإنسان

لا أعرف تماماً من أين وكيف ولماذا تم استنشاء مفهوم المسائلة والعدالة بعد الحملة الجوفاء العارمة المسماة اجنحات البيعت التي ضربت وأدت شرائح كثيرة بريئة في المجتمع العراقي إثر إسقاط النظام السابق من قوة الاستكبار العالمي الأمريكية المقيتة واحتياح السيادة العراقية بطريقة أقل ما يقال عنها أنها كانت ظالمة وقاسية ومهلكة للشعب العراقي وأرضه وثروته وعرضه. وجميعنا نعلم كيف أصدر الحاكم المدني سء الصيت بريمر قانونه المخير للجدل في نيسان 2003 حول اجنحات عناصر حزب البيعت الحاكم بعد سقوط هرم السلطة واحتلال البلاد وبدء التلاعب بمقرراته بفتح جميع الأبواب والنوافذ الممكنة لتكون مشرعة وبلا حدود لشرعنة نهب ثروات البلاد والتفرد بحكم العباد على طريقة الكاوبوي. ومع قبول فكرة حظر حزب البيعت شعبياً حينذاك باحتوائها على ملاحج إيجابية معنية في ضوء التأكيد في قانون الاجنحات المذكور على عدم استنساخ الصورة الدكتاتورية وخلق أهداف ومبادئ الكيانات الحزبية الجديدة الحاكمة من أية نوازع أو غايات عنصرية وتطهيرية وطائفية وعرقية، إلا أن الذي حصل لاحقاً ولغاية اليوم لم يكن سوى توليفة من شيء شبيه بالتطهير الطائفي والسطو العرقي والذهبي على السلطة ناهيك عن سيطرة الأحزاب والكيانات على مقررات البلاد حينئذ كما حدثت السلطة سطوته عليها ونقاسمت أحزابها وأمرؤها ومن والإهم وسار في دربهم العائثر المغانم والمكاسب. فالجميع وباعتراف واضح من سادة هذه الكيانات وأحزابها واتباعها وممثلبها في السلطات الأربع وما يلحق هذه

قانون الإنتخابات الجديد صياغة أخرى لقانون بريمر



باهرة الشخلي

الدنمارك

وترويجها وبيعها ونقلها. كما ليس خافياً على المتابع الحثيث لما يجري في الكواليس والدهاليز المظلمة من فساد وإفساد في الأخلاق واسترقاق المحارم بخطاء الدين والمذهب والطائفة والعرق. والقائمة طويلة ساقها قبلي العديد من أصحاب الفكر والقلم والرأي.

الصلاة والصوم
بحق رب السماء، أسالكم، جميعاً: متى كانت الصلاة ومتى كان الصوم مفتاحاً أو معياراً لصدق الحديث وأداء الأمانة؛ حسناً فعل ممثل المرجعية حين إشارته مؤخراً في خطبته الأخيرة إلى حديث الإمام الصادق بالتذكير بحسن الكلام ورفعة الأخلاق وأداء الأمانة وصدق الإيمان: لا تغتروا بصلاتهم ولا بصيامهم فإن الرجل ربما لهج بالصلاة والصوم حتى لو تركه استوحش ولكن اخبروهم عند صدق الحديث وأداء الأمانة. لقد نطق بهذا الحديث الرائع الصادق تماماً، السيد المسيح قبل أكثر من ألفي عام حينما وجه ذات الكلام إلى الكنيسة والفريسيين المرائين من اليهود الذين كانوا يكثرون من الصوم والسحاحات، فيما داخلهم مترع بالكذب والنفاق وسرقة أموال الشعب بحجة أداء أحكام العشور والزكاة حماية للدين أيضاً. فقال فيهم: كل شجرة لا تصنع ثمراً جيداً تُقطع وتلقى في النار، فمن يسارهم تعرفوهم. ليس كل من يقول لي: يا رب، يا رب، يا رب، يتحلل ملكوت السموات. بل الذي يفعل إرادة أبي الذي في السموات (متى 21-19: 7).

ولم يعد هذا خافياً للجميع. لذا، عجبني من ساسة الصدفة الذين اعترفوا صراحة في مناسبات عديدة بفشل النظام السياسي الذي تسكوا به منذ أكثر من 16 عاماً، وبه حكموا البلاد بنظام المحاصصة والإقطاعية وسرقوا ثرواته وأوصلوه إلى شفير الهاوية بتسليم ثلث إراضيه لأعتى تنظيم إرهابي فتك بالأرواح والعرض سخاية ثلاثة أعوام من القهر والنذل والقتل والبطش. كما هم أدري بما اقترفوه من ظلم وإجحاف بحق الشعب الذي انتخبهم وانتخبهم على حقوقه. فما كان منهم إلا أن قابلوه بخيانة الأمانة والكذب والنفاق وتدمير البنى التحتية للدمر والقصبات والتواطؤ مع المخربين وتجار الحروب والمخدرات وتسهيل دخولها

للتفاعل مجتمعي أكثر تقريباً من بنود يكفلها الدستور أصلاً مثل الحق في حرية الاعتقاد والرأي والضمير من دون تمييز ولا تفرقة بين المواطنين جميعاً. لكن القانون ما يزال خاضعاً لمزاجيات شخص السلطة الحاكمة والأدوات التنفيذية ومنها ما يتعلّق بالاستحقاقات الوظيفية والتقاعدية لشرائح كثيرة نالها الظلم والإجحاف من دون أسباب وجيهة. وهذا بطبيعة الحال خاضع في بعض جزئياته إلى فشل النظام السياسي القائم والتخبط في اتخاذ القرارات وغياب البعد الاستراتيجي للحكومات الطائفية والمذهبية المتعاقبة ومعالجة الثغرات، ومنها الثغرات المجتمعية. في اعتقادي أن ما صدر من تصريح صحفي للممثلة الأممية بشأن تطبيق المسألة والعدالة في ضوء المستجدات على المشهد السياسي الساخن مع دخول الانتفاضة التشريعية شهرها الثالث إن هو إلا تذكير بقانون هيئة المسائلة والعدالة الناقد لغاية الساعة. ومن شأن هذا التلميح أن ينال قسطاً من المراجعة الذاتية والسياسية كي يكون جزءاً من فورة الإصلاح المطلوبة التي تسبب بها النظام السياسي بديمقراطية مستوردة لم ترقى للنتائج بسبب طيبة المجتمعات العراقية متعددة المطامع والتوجهات والعيات وبسبب اختلاف الثقافة والاجتماعي بين مجتمع وآخر.

ولم يعد هذا خافياً للجميع. لذا، عجبني من ساسة الصدفة الذين اعترفوا صراحة في مناسبات عديدة بفشل النظام السياسي الذي تسكوا به منذ أكثر من 16 عاماً، وبه حكموا البلاد بنظام المحاصصة والإقطاعية وسرقوا ثرواته وأوصلوه إلى شفير الهاوية بتسليم ثلث إراضيه لأعتى تنظيم إرهابي فتك بالأرواح والعرض سخاية ثلاثة أعوام من القهر والنذل والقتل والبطش.

كما هم أدري بما اقترفوه من ظلم وإجحاف بحق الشعب الذي انتخبهم وانتخبهم على حقوقه. فما كان منهم إلا أن قابلوه بخيانة الأمانة والكذب والنفاق وتدمير البنى التحتية للدمر والقصبات والتواطؤ مع المخربين وتجار الحروب والمخدرات وتسهيل دخولها

زواج لا يدوم على الغش

المرأة وهي التريبة الغير صحيحة من قبل والديها ، الوالدان لهما دور هام في تربية الفتاة ووضع النقاط الهامة التي تستثمر معها طوال حياتها وان لم تتم تربيتها في شكل الصحيح منذ الطفولة ، فهذا الامر يصعب الحصول عليه عند او بعد الزواج ومن ثم سيحصل اشياء كثيرة مع الزوج ويصل الوضع إلى الخيانة.

هناك العديد من الأشياء الأخرى التي تجعل المرأة تخون منها اصدقاء سيئين ترافقهم في بعض الأحيان والتصفح الخاطي في مواقع التواصل الاجتماعي والدخول كروبات مختلطة والمبارزة بين النساء المتزوجات وأشخاص من خلال هذه المواقع تحت ذريعة الصداقة ثم تتطور الامور من صداقة إلى الحب والخيانة.

هناك العديد من الأشياء الأخرى التي تجعل المرأة تخون منها اصدقاء سيئين ترافقهم في بعض الأحيان والتصفح الخاطي في مواقع التواصل الاجتماعي والدخول كروبات مختلطة والمبارزة بين النساء المتزوجات وأشخاص من خلال هذه المواقع تحت ذريعة الصداقة ثم تتطور الامور من صداقة إلى الحب والخيانة.

هناك العديد من الأشياء الأخرى التي تجعل المرأة تخون منها اصدقاء سيئين ترافقهم في بعض الأحيان والتصفح الخاطي في مواقع التواصل الاجتماعي والدخول كروبات مختلطة والمبارزة بين النساء المتزوجات وأشخاص من خلال هذه المواقع تحت ذريعة الصداقة ثم تتطور الامور من صداقة إلى الحب والخيانة.

هكذا ، الجواب هو زوجي يبهملني ويهمل اطفاله. في الواقع هذا ليس عنراً مقنناً للخيانة.

هناك العديد من الأسباب التي تدفع النساء إلى الوقوع في الخطيئة.

زواج مبكر
اولاً- الزواج المبكر حيث يكون عقل الفتاة ليس ناضجاً تماماً للزواج او فارق العمر بين الزوجين بما في ذلك بعض الحالات كفتاة في سن اربعة عشر عاماً، تزوج رجلاً في الثلاثين هذه كارثة بحقها مما يؤدي إلى خيانة الزوجة مع شخص يناسبها عمرها.

ثانياً - اصبح عدم اهتمام الزوج بزوجه احد الأسباب المنتشرة على نطاق واسع عندما يسألها أحد لما فعلت المرأة كذلك.

فاطمة فاضل إبراهيم

كربلاء

المرأة اذا وقعت في الامر ذاته، بكل سيفق ضدها وتكون مسبوذة وهذا الشيء هو الصحيح الحل الوحيد الذي يجده الزوج وهو الطلاق اذا كان متفهماً اما بعض الأزواج يجدون القتل هو الحل الأفضل لهم والتعذيب وغيرها... للمرأة حدود يجب ان لا تتجاوزها حتى أنها يجب ان تفكر في زوجها اطفالها عائلتها في كل من حولها قبل وقوعها في تلك العلاقة الحمرمة.

هناك العديد من الأسباب التي تدفع النساء إلى الوقوع في الخطيئة.

زواج مبكر
اولاً- الزواج المبكر حيث يكون عقل الفتاة ليس ناضجاً تماماً للزواج او فارق العمر بين الزوجين بما في ذلك بعض الحالات كفتاة في سن اربعة عشر عاماً، تزوج رجلاً في الثلاثين هذه كارثة بحقها مما يؤدي إلى خيانة الزوجة مع شخص يناسبها عمرها.

ثانياً - اصبح عدم اهتمام الزوج بزوجه احد الأسباب المنتشرة على نطاق واسع عندما يسألها أحد لما فعلت المرأة كذلك.

رفض المحتجون العراقيون قانون الانتخابات، الذي صوت عليه البرلمان العراقي لأنه لم يمرر في البرلمان وإنما أريد له أن يمرر على الشعب، فقد وضعت فيه الكثير من الألقام، وهو يبدو كما لو أنه يخرج الفاسدين من الباب إلا أنه يعيدهم من الشباك.

وبالرغم من أن تمرير البيان في البرلمان كان نصراً جديداً يسجله المحتجون والمنتفضون العراقيون، إلا أنهم سجلوا عديد مؤاخذات على هذا القانون، الذي عدوه مجحفاً تجاه الشعب العراقي، كما وصفوه بأنه في عموه مستنسخ من القانون البريطاني بعد افرائه من محتواه على آياد إيرانية وفرضه على الشعب العراقي ليكون التدخل الإقليمي والدولي وبخاصة إيران متحكماً بمصير العراق وشعبه، فضلاً عن مخالفته لمطالب المتظاهرين الذين يرفضون هذا القانون.

أولى مؤاخذات المحتجين أن القانون يتيح للأحزاب أو للمرشح الدخول إلى العملية السياسية إذا كان لديه جناح مسلح وهو ضد إرادة الانتفاضة، فضلاً عن أنه لم يتضمن عدم دخول الأحزاب والشخصيات التي شاركت بالعملية السياسية منذ 2003 لغاية 2018 وهو مطلب أساس من المطالب الشعبية .

وأبقى القانون التحالف والتحزب داخل قبة البرلمان بما يعزز أكتوية الكتلة الكبرى ، كما أنه لم يتضمن عدم ترشيح من يمتلك جنسيتين عراقية وأخرى اجنبية، كما أنه لم يذكر من بعيد أو قريب نسبة ال(50+1) التي اكدها المحتجون في مطالباتهم، مما يعني أن أعلى مرشح، وفقاً لهذا القانون، سيحصل على 5 آلاف صوت من دائرة تعدادها ألف مواطن، 245 ألف صوت سيفوز وتضيق إرادة 25 فضلاً عن أن القانون يعزز التناحر العشائري حتى تتفرد الأحزاب وإيران بالسيطرة أكثر على مقاليد الحكم السياسي والاقتصادي والأمني على العراق ، والأخطر أنه ينهي وجود الأقليات في العراق لأن الأغلبية ستكون في القضاء على أساس عنصري وهو ما سيغيّر فئات واسعة من الشعب العراقي وسيفرض، على نطاق واسع، الاقصاء والتهميش لفئات كبيرة ومهمة من المجتمع العراقي.

المحتجون والقانون

يجد المحتجون أن القانون، بصيغته الحالية، مصمم للاستحواذ الكامل للأحزاب المنفذة في الفوز وهو إنهاء كامل للأحزاب الناشئة والصغيرة وأنه سيقضي على المرشحين المستقلين.

إن إقرار قانون الانتخابات هذا يتناقض مع مطالب منتفضي التحرير، الذين خرجوا مطالبين بحل البرلمان وتجميد الدستور وتشكيل حكومة انتقالية تؤسس لعملية انتخابية برعاية الأمم المتحدة وبإشراف المجتمع الدولي بحيث يشهد لها العالم بنزاهتها، ويقانون انتخابي عادل يعزز وحدة الشعب العراقي وفقاً للدوائر المفتوحة، التي يتساوى فيها التنافس بين الجميع ويعزز دور الكفاءات والنخب في حكم العراق والنهوض به، مما عده المحتجون ومن ورائهم العراقيون بأنه استهانة بهم وبتمسحاتهم وبعقولهم، وأنه صياغة لقانون بريمر بعبارات وكلمات مردافة أخرى.

أحزاب فاسدة

فقدت الحكومة الحالية في العراق وبرلمانها بأحزابها الفاسدة شرعيتهم عندما استهدفوا المتظاهرين السلميين بالرصاص الحي وقتلت منهم المئات وجرحت الآلاف، وحاولت إثارة الفوضى وإجبار المتظاهرين السلميين على الخروج عن سلميتهم، فضلاً عن التزوير الذي كان سبباً في الاستحواذ على مقاعد البرلمان ومقاطعة الشعب العراقي لهذه الانتخابات، لكن يعي الشعب العراقي وإصراره على إزالة الطغمة الفاسدة التي أضاعت للعراق وسلبت خيراتة أبطلت مخططهم الخبيث وأفسدته.

إن تمرير البرلمان المرفوض هذا القانون محاولة جديدة أخرى لإخراج الاحتجاجات العراقية عن سلميتها ودفعها إلى رفع السلاح لتغيير الأوضاع، التي كرسها الاحتلال، فكما أن الاحتلال لا يمكن أن يقدم خيراً لشعب محتل، كذلك فإن برلماناً تأسس على يد الاحتلال لا يمكن أن يقدم خيراً للشعب المحتل، ولم يكن هذا القانون التفافاً على إرادة العراقيين فقط، وإنما مخالفة صريحة وواضحة لمرجعية النصف، التي يدعون أنهم يقدونها ولا يخرجون عن رأيها، والتي طالبت بأن يكون قانون الانتخابات الجديد متوافقاً مع إرادة الشعب.

من المتوقع أن يتخذ المحتجون، يسانداهم شعب العراق كله، خطوات تصعيدية أخرى باتجاه تحقيق مطالبهم حتى يجبروا البرلمان الفاسد على حل نفسه وتشكيل حكومة إنقاذ وطني تتصدى لترتيب الأمور وإجراء انتخابات مبكرة تنتزع الحكم من يد الفاسدين المنفذين للمقاسات الإيرانية وتعيده إلى يد الشعب، فاللاحظ أن الوعي الشعبي يسبق الحيل والأخداع، التي تمارسها الطبقة الفاسدة بمسافات بعيدة.